

بين وزير الخارجية الليبي محمد عبدالعزيز ان بلاده ضد تجميد عضوية القاهرة في الاتحاد الأفريقي، مشيراً الى ان ما حصل في مصر ليس انقلاباً حقيقياً وإنما «ثورة للشعب المصري لعدم تلبية ما تم من وعود من قبل جماعة الإخوان المسلمين»، ودافع خلال لقائه مع عدد من الصحف المحلية بقوة عن «قدرة الجيش المصري على إنقاذ بلاده». وشدد على أهمية عودة مصر الى الاتحاد الأفريقي مبدياً استعداده للتدخل رسمياً لرفع راية مصر بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من صنع سياسة الاتحاد الأفريقي، وبخصوص علاقة ليبيا مع قطر أكد انها جيدة وانهم أوصلا رسالة الى المسؤولين القطريين في مناسبات عدة بان قطر كانت في السابق تتعامل مع أفراد وجماعات ولكن اليوم التعامل يكون من دولة الى دولة، مقدماً شكره لقطر على الدعم الكبير الذي قدمته لليبيا. وبين وجود تطور إيجابي في علاقات بلاده مع السعودية، مشيراً الى ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أعطى تعليمات واضحة بتعزيز الشراكة بين ليبيا والرياح في مختلف المجالات، وبخصوص قضية موسى الصدر كشف عن مشاور لإيجاد مذكرة تفاهم مع الجانب اللبناني لإيجاد تحقيق مشترك، وفيما يلي التفاصيل:

كلمت ببيان حاكمهم

# أكد خلال لقاء مع عدد من الصحف المحلية أن علاقات ليبيا مع السعودية تتطور باستمرار في مختلف المجالات بتعليمات من خادم الحرمين وزير الخارجية الليبي: ما حدث في مصر ليس انقلاباً بل ثورة شعب ضد الإخوان.. ونحن ضد تجميد عضويتها في الاتحاد الأفريقي

العربية مع الاتحاد وتكلمت شخصياً مع مفوضية الاتحاد وبمحكم أننا تسلمت رئاسة المجلس الوزاري العربي يظل لدي مظلة ثانية إضافة الى وزارة الخارجية نستطيع من خلالها لعب دور في هذا الإطار.

هذا الضجج انتقل للشعب الليبي الذي خرج رفضاً لهيمنة الإخوان؟ ليس لدينا مشكلة من الإخوان الذي يهمننا ان 99% من الشعب الليبي وسطيحيين إسلاميين حتى بالنسبة لباقي الحركات الوسطية نحن ضد تسييس الدين الذي هو عبارة عن علاقة مع الله أما بين الناس الأخرى فيجب أن تكون حضارية من أجل الوطن وليس من أجل سيطرة حزب معين على السياسة.

ومن المعروف ان ليبيا ترتبط بعلاقات تاريخية مع مصر العنصر البشري المتدرب والمتخصص والثاني البعد التكنولوجي ولدينا اتفاقيات ثنائية في التعاون في أمن الحدود وجاء مؤتمر الرباط ليؤكد ان تأمين الحدود مسؤولية مشتركة وكانت هناك أسلحة تهرب لدول الجوار وهناك عصابات تعمل في هذا المجال مثل تهريب البشر والمخدرات ولا يمكن لليبيا ان تتعامل بمفردها مع هذه الأمور دون مساعدة دول الجوار.

نحن كنا ضد اتخاذ الاتحاد الأفريقي أي موقف تجاه مصر لأن التقليد في إطار الاتحاد ان الحديث عن الانقلابات التي تحصل في أفريقيا هي انقلابات غير شرعية ولكن ما حصل في مصر وأنا مقتنع به فنانة حقيقية ليس انقلاباً حقيقياً وإنما هي عملية مرتبطة بقيادة الإخوان المسلمين، وهناك نوع من الوعي السياسي ان ما تم من وعود للشعب المصري في ما يتعلق بالمعلومات السياسية والديمقراطية التي يتحقق وبالتالي الملايين لم يخرجوا رأيت ان أداء الحكومة ليس باستوحيي الذي يلي طلبات الشعب فنحن كنا على تواصل مع الرئيس مرسي ورئيس الوزراء وآخر زيارة قمنا بها الى مصر وعدنا بتقديم المساعدات وبالفعل قدمنا 2 مليار دولار وتعاملنا مع الحكومة المصرية على كافة المستويات وكان رأينا كجارية لمصر ولنا وعقب استراتيجي معها الضغط باتجاه ان يكون كل فئات المجتمع لها رأي دون إقصاء احد، وعلى هذا الأساس ثار الشعب المصري وخرج الى الشارع ففندنا لا ليبيا ولا السودان أو أي دولة جارة غيرهما يستطيع ان يقول للشعب المصري فقط صندوق الانتخابات؟ ام الشرعية ان تنفذ ما وعدت به وحتى عندما استشرنا من قبل الشركاء الدوليين في السابق بحكم جيراننا مع مصر قلت شخصياً ان ما سينفذ مصر في المستقبل هو الجيش المصري وهذا بناء على عاملين أساسيين الأول ان الثقة المتواجدة بين الشعب والجيش حدث هو الذي حمى ثورة يناير والجيش المصري أثبت جدواه فيما يتعلق بالضغط باتجاه إنشاء المؤسسات الديمقراطية وأيضا هو جيش منتج وقادر على العطاء فلماذا لا يقوم الآن الجيش بدور المنقذ للعملية السياسية ومن يجب مصر بخدمها.

وبالنسبة للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، فنحن ضد ما حدث لأنه لم يحدث في مصر أي انقلاب كما حصل في بعض الدول الأفريقية وأنا على دراية بان هناك تواصل بين الاتحاد ومصر فيما يتعلق بمناقشة هذا الموضوع بحيث يرفع التجميد عنها لأنه لا يمكن أبدا ان يعمل الاتحاد الأفريقي بمنعزل عن مصر حتى لو تطور الأمر سننقل رسمياً مع الاتحاد الأفريقي ونرفع راية مصر بحيث تكون مصر جزءاً لا يتجزأ وفاعلا في صنع سياسة الاتحاد الأفريقي إضافة إلى هذا أيضا ممكن يتم في إطار الجامعة

القبليات مثلها مثل غيرها لأن الامازيغ لا يتعدى عددهم 150 ألفا، وعندما تكلم عنهم وعن الطوارق نرى انهم لا يمثلون نقلا وضغطا سياسيا قويا فيما يتعلق بكتابة الدستور وبالتالي ما يحصل هو من احتلال مثلا لبناء نطفي يقومون بذلك لفظ قبل بداية وضع الدستور لتكون حقوقهم محفوظة فهذه التصرفات عبارة عن التعبير عن مصالح فئوية وأتمنى ان تكون مصلحة الوطن فوق الجميع.

ما آخر التطورات بخصوص قضية الإمام موسى الصدر وخصوصا وان فئة في لبنان مصرة على معرفة مصيره؟ أنا على تواصل مع الحكومة اللبنانية وهناك اجتماعات متواصلة مع وزير الخارجية اللبناني والقضية مقددة من ناحية أنه ليس لعدم رغبة الليبيين بإعطاء المعلومات ولكن حتى الآن جار البحث عن أشخاص لديهم علاقة مباشرة بالخلف أو معلومات بحكم الظروف التي حصلت في ليبيا حدث ان هناك اناسا غادروا وكانوا موالين للنظام نبحت عنهم وأنا شخصيا ابحت واتواصل مع أي احد ممكن ان يكون عنده معلومات عن اختفاء موسى الصدر.

وخلال فترة الثورة كان هناك جثث جماعية في المستشفى فنكت مع بعض وبالتالي كنا متوقعين ان تكون الجثة في المستشفى ضمن هذه البحث ولكن جميعها تعفرت وبالتالي العملية معقدة جدا فلا يوجد نوع من التردد وعدم التعاون من الجانب الليبي ولكن نحن غير قادرين على ان نقدم شيئا الآن لأنه ليس لدينا شيء ملموس الآن نسعى في إيجاد مذكرة تفاهم بيننا وبين الجانب اللبناني على أساس ان يكون فيه تحقيق مشترك خبراء من لبنان وليبيا ونستمر من هذه العملية، نحن الآن همنا الرسالة التي نحاول إيصالها للبيننا أننا لسنا مترددين ولكن إمكانياتنا محدودة جدا فيما يتعلق بالتحقيق المشترك والبعد العلمي بالتحقق عن الجثث ومشاكلنا الأمنية والظروف التي نمر بها ظروف استثنائية جدا.

كيف ترون العلاقات مع السعودية؟ العلاقات تتمر بتطور ايجابي جدا والرئيس زار المملكة وحضرت شخصيا مع الوفد وقد أعطى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعليمات صريحة فيما يتعلق بتعزيز الشراكة بين الجانبين في كل المجالات سواء كانت استثمارية او تشاورا سياسيا او بعدا امنيا، والعلاقة معها علاقة شرابة استراتيجية بالدرجة الأولى والمسؤولون في المملكة على اتم الاستعداد لتلبية الاحتياجات الليبية وقد فتحت المملكة الآن مراكزها التدريبية امام الطلبة الليبيين مما يعني فتح صفحة جديدة من العلاقات ونحن سعداء جدا بذلك.

عنه المسؤولون من أفكار لتحويل الموقف الليبي فعندما تدخل مجلس الأمن بقراره 1970 بحماية المدنيين كان المجتمع الدولي هدفه إسقاط النظام وتغييره ولم يكن هناك ما يسمى بالديبلوماسية الوقتية وما يرتب على تغيير النظام في ليبيا لا الحلفاء الغربيين ولا حتى الأشقاء العرب ولا المسؤولين الليبيين خاصة المجلس الوطني الانتقالي لما سيحدث بعد تغيير النظام، فكانت سياسة ردود أفعال أكثر منها سياسة مترنة تعتمد على ما يسمى بالمنهج القواني فبعد إسقاط النظام مباشرة حاول المجلس الانتقالي ان يكون معطيات سياسية للدولة الليبية الجديدة وان يكون هناك تواصل من العالم وان تكون هناك شراكة تضامنية مع الشعب الليبي سواء من الشركاء العرب والدول الشقيقة أو مع الشركاء الغربيين وبالتالي بدأنا في كيفية التفكير في عملية جمع السلاح في هذه المرحلة لا يمكن ذلك كيف لنا ان نجمع السلاح وهذه المجموعات هي التي تحمي البلد وبالتالي لابد ان يكون جمع السلاح بطريقة مهنية وصحيحة جدا وفي اعتقادي الشخصي الشيء الوحيد الذي يمكن ان يجمع السلاح هو أعداد استراتيجية متكاملة لاستيعاب الثوار في عملية كاملية كل الحكومة هي من تملك مدجم في الجيش والشرطة ومن لديهم اهتمامات كبيرة لخواص التعليم في الخارج والتدريب وبالتالي لابد ان تكون هناك فكرة أساسية علمية ومنطقية لاستيعاب هؤلاء الثوار وعندما تكون هناك برامج تنموية واستيعاب صحيح لرغبتهم تكون العملية ناجحة، فعلا لدينا هيئة المحاربين وبها قاعدة بيانات كبيرة جدا لا يقل عن 18 ألفا من شباب النظام برلمانيا أو رئاسيا وهذا يترك للدستور والمبادرة التي تمت من الاخوة في برقة ليس لها علاقة بدعم شعبي قوي ولا دعم سياسي قوي وهي غير دستورية بحكم الإعلان الدستوري وبالتالي نحن لسنا متخوفين من المبادرات الخاصة لإعلان الفيدرالية لأن هذا يعتبر شيئا منعزل عن العملية السياسية ولا نعطيه أي وزن سياسي.

هل هناك مخاوف من حدوث انقسامات في ليبيا؟ أكيد سمعتم عن إعلان قيام الفيدرالية في ليبيا والإعلان الدستوري واضح وهو يترك خصص لدعم أفريقي بقيمة 4 مليارات دولار لتنفيذ المشاريع المطروحة وتحقق التنمية في القارة؟

أعتقد أن العديد من المداخلات ركزت على عاملين أساسيين وهما ان يكون هناك آلية لتنفيذ المشروعات وعامل التمويل وطرح فكرة من الدول الأفريقية على أساس دمج الصناديق جميعها في صندوق واحد وهذا سيكون من الصعب على أرض الواقع، لأن كل دولة لديها سياسات صعبة وبالتالي عملية الدمج صعبة اما عملية التنسيق والتكامل فهي المطروحة وان نبتعد عن الأزدواجية وبالتالي يكون الدور التكميلي وفكرة الدمج فكرة جميلة ويحقق نوعا من الاتحاد في تحقيق التنمية ولكن أهم شيء هو توفير التمويل وهناك لجنة تنسيقية لدراسة كيفية عملية التمويل ونحن

بالرجوع إلى الوضع الأمني عرضت عليكم دول الجوار مساعدات على عصابات تهريب الأسلحة وتدريب الإرهابيين، ما مدى تعقيل تلك الفكرة؟ هناك فرق ما بين الحقائق على الأرض وما بين ما يعبر

هناك حديث عن استغلال فرنسا للدولة الليبية وتوظيفها لمصالحها ما رأيكم في هذا الطرح؟ علاقات الدول مبنية على مصالح وبالتالي لا يمكن ان نقدم شيئا دون ان تكون لنا مصلحة فيه وليبيا دولة استراتيجية ذات

اختطاف كبار المسؤولين في ليبيا أصبح ظاهرة فكيف تتطورون اليها؟ لابد ان نأخذ في الاعتبار ان هناك مصالح فئوية ونستغل عملية الاختطاف وعملية حصار بعض الموانئ لمصالح فئوية بمعنى مثلا نحن في ليبيا لم نكن ن فكر في مفهوم الأقلية السياسية لأن كل اندماجا تاما سواء الامازيغ الطوارق وغيرهم ولكن اليوم أصبح هذا المفهوم متداول وهو حماية الأقلية في المنطقة فالحديث عنها يحصل عندما تكون مغبوة ومهددة ولكن في الواقع حتى في ظل النظام السابق كانت

بالرغم مما حدث في ليبيا كيف لكون رئاسة ليبيا للقمة العربية - وماذا عن الثانية؟ وماذا عن قيادة الكويت للقمة الثالثة؟ نحن بليبيا سعداء جدا وكلنا ثقة بان الكويت ستلعب دورا محوريا فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذت من القمة الثالثة، ولكن لا يمكن ان ننظر للقمة الثالثة بمعزل عن قرارات القمم السابقة بحكم ان هناك ترابطا بين القمم الثلاث وان الشراكة العربية الاقتصادية سلسلة مترابطة من الأحداث والإنجازات والتشاورات، ولا بد ان نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

نكرتم ان الكويت استطاعت ان تصل الى المجتمعات الفقيرة وحتى الدول الأفريقية ومثلت العرب من خلال الصندوق الكويتي للتنمية ولكنها لا تستطيع وحدها القيام بكل شيء فمأذا يمكن ان تقدمه ليبيا للقارة السمراء لتعزير هذه الشراكة العربية الأفريقية؟ هناك عاملان أساسيان الأول ما هي الدول التي يمكن ان تلعب دورا قياديا فيما يتعلق بتعزيز الشراكة العربية الأفريقية وهناك دول أخرى يمكن ان تلعب دورا أقل من الدور القيادي وهناك طرف ثالث الذي يسمى بالسياسة التضامنية مع سياسة الدول القيادية فنحن عندما نرى ان الكويت تلعب دورا قياديا فيما يتعلق بتعزيز الشراكة الأفريقية بتعزيز هناك دول عربية أخرى ستكون وراء الكويت، مثلا بعض دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والدول التي لديها

موقع جغرافي مميز ولدينا باب على أفريقيا وآخر على أوروبا وثالث على الشرق وموارنا الطبيعية كبيرة جدا والحديث عن النفط فقط بالنسبة لنا حديث جزء من الجزئيات التي لم تكتشف بعد، وليبيا يمكن ان تكون سوقا تجاريا كبيرا مستقبلا لتواصلها مع الصحراء والدول الأوروبية وأمريكا يعرفون جيدا قيمة بلدنا وبالتالي أهمية الأمن في البلاد ضرورة جدا ولزاما على أمريكا والاتحاد الأوروبي والدول الكبرى ان تستثمر في امن ليبيا لأن أمنها هو امن للمنطقة، وامن الحدود يتطلب أمرين أساسيين هما: العنصر البشري المتدرب والمتخصص والثاني البعد التكنولوجي ولدينا اتفاقيات ثنائية في التعاون في أمن الحدود وجاء مؤتمر الرباط ليؤكد ان تأمين الحدود مسؤولية مشتركة وكانت هناك أسلحة تهرب لدول الجوار وهناك عصابات تعمل في هذا المجال مثل تهريب البشر والمخدرات ولا يمكن لليبيا ان تتعامل بمفردها مع هذه الأمور دون مساعدة دول الجوار.

تتهم ليبيا بانها تابعة للسياسة الخارجية القطرية رغم رفض الاتهام من قبلكم؟ التصريحات الإعلامية شئىء والواقع شئىء آخر نحن تربطنا بالشفقة قطر علاقات جيدة وهي من أوائل الدول التي ساعدتنا في مجال البعد القتالي والإنساني، فعلا لم يقصروا ولكن في الماضي كانوا يتعاملون مع أفراد ومجموعات وبالتالي رسائلنا واضحة لهم ونحن أوصلناهم اليهم في عدة مناسبات وزيارات وهي ان التعامل أصبح اليوم من دولة لدولة ولنا وعقب استراتيجي معها الضغط باتجاه ان يكون كل فئات المجتمع لها رأي دون إقصاء احد، وعلى هذا الأساس ثار الشعب المصري وخرج الى الشارع ففندنا لا ليبيا ولا السودان أو أي دولة جارة غيرهما يستطيع ان يقول للشعب المصري فقط صندوق الانتخابات؟ ام الشرعية ان تنفذ ما وعدت به وحتى عندما استشرنا من قبل الشركاء الدوليين في السابق بحكم جيراننا مع مصر قلت شخصياً ان ما سينفذ مصر في المستقبل هو الجيش المصري وهذا بناء على عاملين أساسيين الأول ان الثقة المتواجدة بين الشعب والجيش حدث هو الذي حمى ثورة يناير والجيش المصري أثبت جدواه فيما يتعلق بالضغط باتجاه إنشاء المؤسسات الديمقراطية وأيضا هو جيش منتج وقادر على العطاء فلماذا لا يقوم الآن الجيش بدور المنقذ للعملية السياسية ومن يجب مصر بخدمها.

وبالنسبة للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، فنحن ضد ما حدث لأنه لم يحدث في مصر أي انقلاب كما حصل في بعض الدول الأفريقية وأنا على دراية بان هناك تواصل بين الاتحاد ومصر فيما يتعلق بمناقشة هذا الموضوع بحيث يرفع التجميد عنها لأنه لا يمكن أبدا ان يعمل الاتحاد الأفريقي بمنعزل عن مصر حتى لو تطور الأمر سننقل رسمياً مع الاتحاد الأفريقي ونرفع راية مصر بحيث تكون مصر جزءاً لا يتجزأ وفاعلا في صنع سياسة الاتحاد الأفريقي إضافة إلى هذا أيضا ممكن يتم في إطار الجامعة

القبليات مثلها مثل غيرها لأن الامازيغ لا يتعدى عددهم 150 ألفا، وعندما تكلم عنهم وعن الطوارق نرى انهم لا يمثلون نقلا وضغطا سياسيا قويا فيما يتعلق بكتابة الدستور وبالتالي ما يحصل هو من احتلال مثلا لبناء نطفي يقومون بذلك لفظ قبل بداية وضع الدستور لتكون حقوقهم محفوظة فهذه التصرفات عبارة عن التعبير عن مصالح فئوية وأتمنى ان تكون مصلحة الوطن فوق الجميع.



وزير الخارجية الليبي محمد عبدالعزيز (هاني الشمري)

القدرة المادية للاستثمار وفي موضوع الاستثمار ليس فقط الدول التي تستثمر هي الدول الراححة وانما المجتمعات التي يتم فيها تنفيذ مشاريع استثمارية، ثانيا القضاء على البطالة العالية جدا في أفريقيا وثالثا الأساس في إعلان الكويت هو الفكرة التكاملية الاقتصادية فمثلا نحن لدينا الأموال وأفريقيا لديها المياه والأراضي الزراعية وموارد طبيعية وبالتالي الجمع راجح ولا يوجد خاسر وكلما اقتربنا من أفريقيا أكثر ربحنا أكثر ولا ننسى العالم والتقارب الجغرافي والبعد الاستراتيجي والبعد الأمني فأفريقيا تضم عددا كبيرا من الدول العربية ونحن افارقة عرب بحكم موقعنا الجغرافي وعملية الربط الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة ومكافحة جميع أنواع العنف والتطرف كلها عوامل مساعدة لأنه لا يمكن الحديث عن التنمية دون أمن.

في رأيك هل يكفي الصندوق الذي خصص لدعم أفريقي بقيمة 4 مليارات دولار لتنفيذ المشاريع المطروحة وتحقق التنمية في القارة؟

أعتقد أن العديد من المداخلات ركزت على عاملين أساسيين وهما ان يكون هناك آلية لتنفيذ المشروعات وعامل التمويل وطرح فكرة من الدول الأفريقية على أساس دمج الصناديق جميعها في صندوق واحد وهذا سيكون من الصعب على أرض الواقع، لأن كل دولة لديها سياسات صعبة وبالتالي عملية الدمج صعبة اما عملية التنسيق والتكامل فهي المطروحة وان نبتعد عن الأزدواجية وبالتالي يكون الدور التكميلي وفكرة الدمج فكرة جميلة ويحقق نوعا من الاتحاد في تحقيق التنمية ولكن أهم شيء هو توفير التمويل وهناك لجنة تنسيقية لدراسة كيفية عملية التمويل ونحن

بالرغم مما حدث في ليبيا كيف لكون رئاسة ليبيا للقمة العربية - وماذا عن الثانية؟ وماذا عن قيادة الكويت للقمة الثالثة؟ نحن بليبيا سعداء جدا وكلنا ثقة بان الكويت ستلعب دورا محوريا فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذت من القمة الثالثة، ولكن لا يمكن ان ننظر للقمة الثالثة بمعزل عن قرارات القمم السابقة بحكم ان هناك ترابطا بين القمم الثلاث وان الشراكة العربية الاقتصادية سلسلة مترابطة من الأحداث والإنجازات والتشاورات، ولا بد ان نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

نكرتم ان الكويت استطاعت ان تصل الى المجتمعات الفقيرة وحتى الدول الأفريقية ومثلت العرب من خلال الصندوق الكويتي للتنمية ولكنها لا تستطيع وحدها القيام بكل شيء فمأذا يمكن ان تقدمه ليبيا للقارة السمراء لتعزير هذه الشراكة العربية الأفريقية؟ هناك عاملان أساسيان الأول ما هي الدول التي يمكن ان تلعب دورا قياديا فيما يتعلق بتعزيز الشراكة العربية الأفريقية وهناك دول أخرى يمكن ان تلعب دورا أقل من الدور القيادي وهناك طرف ثالث الذي يسمى بالسياسة التضامنية مع سياسة الدول القيادية فنحن عندما نرى ان الكويت تلعب دورا قياديا فيما يتعلق بتعزيز الشراكة الأفريقية بتعزيز هناك دول عربية أخرى ستكون وراء الكويت، مثلا بعض دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والدول التي لديها

موقع جغرافي مميز ولدينا باب على أفريقيا وآخر على أوروبا وثالث على الشرق وموارنا الطبيعية كبيرة جدا والحديث عن النفط فقط بالنسبة لنا حديث جزء من الجزئيات التي لم تكتشف بعد، وليبيا يمكن ان تكون سوقا تجاريا كبيرا مستقبلا لتواصلها مع الصحراء والدول الأوروبية وأمريكا يعرفون جيدا قيمة بلدنا وبالتالي أهمية الأمن في البلاد ضرورة جدا ولزاما على أمريكا والاتحاد الأوروبي والدول الكبرى ان تستثمر في امن ليبيا لأن أمنها هو امن للمنطقة، وامن الحدود يتطلب أمرين أساسيين هما: العنصر البشري المتدرب والمتخصص والثاني البعد التكنولوجي ولدينا اتفاقيات ثنائية في التعاون في أمن الحدود وجاء مؤتمر الرباط ليؤكد ان تأمين الحدود مسؤولية مشتركة وكانت هناك أسلحة تهرب لدول الجوار وهناك عصابات تعمل في هذا المجال مثل تهريب البشر والمخدرات ولا يمكن لليبيا ان تتعامل بمفردها مع هذه الأمور دون مساعدة دول الجوار.

تتهم ليبيا بانها تابعة للسياسة الخارجية القطرية رغم رفض الاتهام من قبلكم؟ التصريحات الإعلامية شئىء والواقع شئىء آخر نحن تربطنا بالشفقة قطر علاقات جيدة وهي من أوائل الدول التي ساعدتنا في مجال البعد القتالي والإنساني، فعلا لم يقصروا ولكن في الماضي كانوا يتعاملون مع أفراد ومجموعات وبالتالي رسائلنا واضحة لهم ونحن أوصلناهم اليهم في عدة مناسبات وزيارات وهي ان التعامل أصبح اليوم من دولة لدولة ولنا وعقب استراتيجي معها الضغط باتجاه ان يكون كل فئات المجتمع لها رأي دون إقصاء احد، وعلى هذا الأساس ثار الشعب المصري وخرج الى الشارع ففندنا لا ليبيا ولا السودان أو أي دولة جارة غيرهما يستطيع ان يقول للشعب المصري فقط صندوق الانتخابات؟ ام الشرعية ان تنفذ ما وعدت به وحتى عندما استشرنا من قبل الشركاء الدوليين في السابق بحكم جيراننا مع مصر قلت شخصياً ان ما سينفذ مصر في المستقبل هو الجيش المصري وهذا بناء على عاملين أساسيين الأول ان الثقة المتواجدة بين الشعب والجيش حدث هو الذي حمى ثورة يناير والجيش المصري أثبت جدواه فيما يتعلق بالضغط باتجاه إنشاء المؤسسات الديمقراطية وأيضا هو جيش منتج وقادر على العطاء فلماذا لا يقوم الآن الجيش بدور المنقذ للعملية السياسية ومن يجب مصر بخدمها.

وبالنسبة للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، فنحن ضد ما حدث لأنه لم يحدث في مصر أي انقلاب كما حصل في بعض الدول الأفريقية وأنا على دراية بان هناك تواصل بين الاتحاد ومصر فيما يتعلق بمناقشة هذا الموضوع بحيث يرفع التجميد عنها لأنه لا يمكن أبدا ان يعمل الاتحاد الأفريقي بمنعزل عن مصر حتى لو تطور الأمر سننقل رسمياً مع الاتحاد الأفريقي ونرفع راية مصر بحيث تكون مصر جزءاً لا يتجزأ وفاعلا في صنع سياسة الاتحاد الأفريقي إضافة إلى هذا أيضا ممكن يتم في إطار الجامعة

القبليات مثلها مثل غيرها لأن الامازيغ لا يتعدى عددهم 150 ألفا، وعندما تكلم عنهم وعن الطوارق نرى انهم لا يمثلون نقلا وضغطا سياسيا قويا فيما يتعلق بكتابة الدستور وبالتالي ما يحصل هو من احتلال مثلا لبناء نطفي يقومون بذلك لفظ قبل بداية وضع الدستور لتكون حقوقهم محفوظة فهذه التصرفات عبارة عن التعبير عن مصالح فئوية وأتمنى ان تكون مصلحة الوطن فوق الجميع.

بالرغم مما حدث في ليبيا كيف لكون رئاسة ليبيا للقمة العربية - وماذا عن الثانية؟ وماذا عن قيادة الكويت للقمة الثالثة؟ نحن بليبيا سعداء جدا وكلنا ثقة بان الكويت ستلعب دورا محوريا فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذت من القمة الثالثة، ولكن لا يمكن ان ننظر للقمة الثالثة بمعزل عن قرارات القمم السابقة بحكم ان هناك ترابطا بين القمم الثلاث وان الشراكة العربية الاقتصادية سلسلة مترابطة من الأحداث والإنجازات والتشاورات، ولا بد ان نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## أوصلنا رسالة للقطريين مفادها أن التعامل مستقبلا معنا على أساس دولة لدولة

## ليست لدينا معلومات بخصوص اختفاء الإمام موسى الصدر ونشاور مع الجانب اللبناني لإيجاد مذكرة تفاهم للتعاون حتى نصل للحقيقة

## الدستور الجديد سيحدد ما إذا كانت ليبيا ستكون ملكية دستورية أو نظاما برلمانيا أو رئاسيا

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.

## نحن نأخذ في الاعتبار قرارات سرت في عام 2010 وكان في اعتقادنا ان القمة المقبلة ستبني الإنجازات من خلال الفترة الماضية ولو درسنا وقيمتا ما توصلت اليه المفاوضات على مستوى الخبرات وعلى المستوى الوزاري وما سبقه من اجتماعات لكبار المسؤولين، ولو قيتمنا ما تم إنجازته نرى ان هناك قراءة واقعية في كيفية تفعيل الشراكة العربية الأفريقية، واذا حللنا إعلان الكويت نحس بان له بعدا تجاريا واقتصاديا وسياسيا وامنيا وثقافيا، ولا بد ان يوضع كوثيقة التزام تعبر عنه الدول المشاركة وان ينظر إليه أيضا في إطار كيفية ترجمة هذه المحاور الأساسية في إطار برامج وأعمال واذا نظرنا الى قيمة انعقاد القمة في الكويت وبكل صدق، فإن الدول الآن لا تقبل جغرافيتها وعدد سكانها وانما هناك عامل أساسي لتقييمها وهو مدى فاعلية هذه الدول في السياسة الاقتصادية والأمنية على مستوى العالم ومدى مساهمتها في المبادرات الدولية ولا يخفى على احد ان الكويت وصلت وامتدت يدها الى كافة بقاع العالم وبغض النظر عن الجنسيات والأعراق فنجدها توصلت مع كافة دول العالم خصوصا للمجتمعات الفقيرة والدول التي في أشد الحاجة الى النمو والمساعدة وبالتالي من الطبيعي ان يعكس إعلان الكويت هذه الخصوصية وفي نفس الوقت يعكس الالتزام السياسي لما تم الاتفاق عليه.



وزير الخارجية الليبي متحدثا مع الصحافيين